

Distr.: Limited
22 February 2018
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم
المتحدة وبتعزيز دور المنظمة
٢٠-٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨

مشروع التقرير

المقرر: السيد لوك تانغ (سنغافورة)

رابعا - مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن

- ١ - تمت الإشارة إلى مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن خلال التبادل العام للآراء الذي جرى في الجلستين ٢٨٧ و ٢٨٨ اللتين عقدتهما اللجنة الخاصة يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، وخلال الجلسة الثانية التي عقدها الفريق العامل الجامع يوم ٢٢ شباط/فبراير.
- ٢ - وخلال التبادل العام للآراء، أثنت الوفود على الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة من أجل تحديث مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن وإنجاز الأعمال المتأخرة التي تراكمت في إعدادهما. وجرى التذكير بأهمية المنشورين بوصفهما مصدرين مرجعيين ووسيلتين فعاليتين للحفاظ على الذاكرة المؤسسية للمنظمة، وكذلك بأهميتهما في التعريف بأعمال المنظمة. وشددت عدة وفود على ضرورة إنجاز الأعمال المتأخرة التي تراكمت في ما يتعلق بالجلد الثالث من مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة. كما شجعت الأمانة العامة على مواصلة جهودها لنشر المرجعين بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في وقت واحد.
- ٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها للدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوقين الاستثنائيين المنشأين لأجل مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن، واللذين ساعدوا على إحراز تقدم في إنجاز الأعمال المتأخرة المتعلقة بمذين المنشورين، وشجعت تلك الوفود الدول الأعضاء على تقديم مساهمات إضافية.
- ٤ - وفي الجلسة الثانية، أطلع ممثلو الأمانة العامة الفريق العامل الجامع على حالة إعداد مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن.



٥ - ففي ما يخص حالة مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، ذُكر أنه قد أعدت دراسات بشأن المادة ٤٩ لأجل المجلد الثالث من الملاحق من ٧ إلى ٩ (١٩٨٥-١٩٩٩) والملاحق ١٠ (٢٠٠٠-٢٠٠٩) وهي حالياً قيد الاستعراض. وقد اكتملت دراسة عن المادة ٣٣ (١) وستُقدّم عما قريب إلى الإدارة المُشرفة، وهي إدارة الشؤون السياسية، لكي تستعرضها. وبدأت في شعبة التدوين المرحلة الثانية من الدراسات المتعلقة بالمادة ٢٣ (١) و (٢) لأجل الملاحق من ٧ إلى ٩ (١٩٨٥-١٩٩٩). وتواصل العمل في مكتب المستشار القانوني بشأن الدراسات عن المادتين ١٠٤ و ١٠٥ لأجل المجلد السادس من الملاحق ١٠ (٢٠٠٩-٢٠٠٠). أما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فهي بصدد اتخاذ خطوات لإعداد دراسات متعلقة بالمجلدين الثاني والرابع لأجل الملاحق ١٠ (٢٠٠٠-٢٠٠٩). وفي ما يتعلق بالملاحق ١١ (٢٠١٠-٢٠١٥)، فإن شعبة التدوين في طور إنجاز دراسة عن المادة ١٣ (١) (أ)، بينما يسعى مكتب إدارة الموارد البشرية، بالتشاور مع مكتب إقامة العدل، إلى إتمام دراسة عن المادة ١٠١. وفي الموقع الشبكي لمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، يمكن البحث في ٤٣ مجلداً كاملاً، إلى جانب النسخ الأولية للدراسات التي هي قيد الاستعراض، وذلك عن طريق خاصية البحث في النصوص الكاملة التي يوفرها الموقع الشبكي.

٦ - وحافظت الأمانة العامة على العلاقة الطويلة الأمد التي تربطها بجامعة أوتاوا، واستفادت أيضاً من المساعدة التي أتاحتها عمل المتدربين الداخليين لإعداد الدراسات اللازمة لمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة. وكررت الأمانة العامة نداءها، الذي سبق أن وجهته في إطار اللجنة السادسة، إلى الوفود بأن تبلغ عن المؤسسات الأكاديمية التي تبدي اهتمامها بإمكانية التعاون لإعداد مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة. وحتى الآن، أسفر هذا النداء عن اتصالات جرت مع مؤسستين أكاديميتين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومؤسسة واحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤسسة واحدة في منطقة أوروبا الغربية ودول أخرى. وطلبت الأمانة العامة أيضاً من الدول أن تفكر في رعاية الخبراء المعاونين المساهمين في تحضير هذا المرجع.

٧ - ومنذ إنشاء الصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠٥، وردت تبرعات تفوق ١٦٦ ٠٠٠ دولار^(١). وبعد استخدام جزء من الأموال لإعداد الدراسات الخاصة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، لا يزال مبلغ يناهز ٥٥ ٠٠٠ دولار متاحاً في الصندوق الاستئماني.

٨ - وفي ما يتعلق بمرجع ممارسات مجلس الأمن، ذُكر أن فرع بحوث ممارسات مجلس الأمن وبحوث الميثاق التابع لشعبة شؤون مجلس الأمن قد انتهى من إعداد الملاحق ١٩، الذي يغطي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وهو حالياً في طور النشر. وأصبحت نسخة أولية منه متاحة في الموقع الشبكي لمرجع ممارسات مجلس الأمن. كما أحرز الفرع تقدماً كبيراً أيضاً على مستوى صياغة الملاحق ٢٠، الذي يغطي الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. وستصبح النسخ الأولية من الجزء الأول والتاسع والعاشر متاحة في الموقع الشبكي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨، تليها الأجزاء المتبقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وواصل الفرع، من أجل تحسين نسق تقدم أعماله، وضع مبادرات تهدف لتعزيز الكفاءة كما تعاون بشكل وثيق مع الإدارات الأخرى.

(١) قدمت هذه التبرعات ألبانيا، وأيرلندا، وتركيا، وشيلي، وغينيا، وفنلندا، ولبنان، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليونان.

- ٩ - ولا يزال العمل جارياً أيضاً على ترجمة مرجع ممارسات مجلس الأمن إلى جميع اللغات الرسمية وعلى نشر الملاحق المُنجزّة. وهكذا أصبحت جميع الملاحق التي تغطي الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠١١ متاحة على شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية. وكان من المقرر أن تتاح النسخة الإنكليزية من الملحق ١٨ في شكل مطبوع في آذار/مارس ٢٠١٨.
- ١٠ - وجرى التأكيد أيضاً على أنه قد تم تحديث محرك البحث المُستخدَم في الموقع الشبكي لمرجع ممارسات مجلس الأمن ليصبح أكثر سهولة وفعالية بالنسبة للدول الأعضاء وعمامة الناس. وتواصلت تسخير التكنولوجيا الحديثة من أجل تعزيز الأدوات المتاحة في الموقع الشبكي وقدراته التفاعلية، وذلك مثلاً عن طريق إصدار منشور لحة عامة عن ممارسات مجلس الأمن والإحصاءات الشهرية لمجلس الأمن.
- ١١ - وأجاب الفرع على العديد من الطلبات للحصول على معلومات عن الممارسات الحالية والسابقة لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية. وجرى التأكيد على أن إعداد ونشر مرجع ممارسات مجلس الأمن ما زال يعتمد على التبرعات المقدّمة إلى الصندوق الاستئماني وعلى رعاية الخبراء المعاونين^(٢).
- ١٢ - وعقب التقارير التي قدّمها ممثلو الأمانة العامة، اقتُرِح تخصيص جزء من مرجع ممارسات مجلس الأمن وموقعه الشبكي للممارسة المتعلقة بالمادة ٥١ من الميثاق، وذلك ضماناً لجعل المعلومات متاحة بسهولة للدول الأعضاء. وأشار ممثل الأمانة العامة المسؤول عن مرجع ممارسات مجلس الأمن إلى أن الجزء السابع من المرجع يتضمن المراجع ذات الصلة بذلك.

(٢) قام كل من الاتحاد الروسي، وألبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وبلجيكا، وبنن، وبيلاروس، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، وكرواتيا، والكونغو، ولكسمبرغ، وليبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيجيريا، ونيوزيلندا، واليابان، واليونان، بتقلّص تبرعات أو برعاية خبراء معاونين.